البنك والاوراق المالية

بنك فرنسا

اثبتنا في الجزء السابق كلاماً وجيزاً في حقيقة البنوك وتاريخها ووصف بنك انكلترا بنوع خاص وقلنا انهُ اعظم البنوك كلها ويطلقُ بنك فرنسا . وقد انشيء بنك فرنسا سنة ١٨٠٠ فانهُ اجتمع حينئذٍ كثيرون من اصحاب البنوك الصغيرة وافرُّوا على انشاء بنك وطني كبير رأس مالهِ ثلاثون مليون فرنك تقسم الى ثلاثين الف سهم . وفي اواخر تلك السنة أمرت الحكومة الفرنسوية ان ينوب هذا البنك منابها في قبض النقود التي تدفع الى خزينتها . وزيد رأس مالهِ سنة ١٨٠٣ فجُعل ٤٥ مليون فرنك . ووقع في ضيقة شديدة سنة ١٨٠٥ اثناء الحرب بين فرنسا والمانيا وازدحم الناس عليهِ يطلبون بدل اوراقهِ المالية نقوداً فهبط سعرها قليلاً فطلب من مجلس التجارة ان يجبر الاهالي على قبول اوراقهِ بدل النقود وبلغ بونابرت ذلك وكان في بافاريا فكتب انهُ يجب على البنك ان يبدل كل ما يُطلب منهُ ابدالهُ من اوراقهِ بالنقود واذا تعذَّر عليهِ ذلك وجب ان يُقفل . فاضطربت احوالهُ جداً حتى اضطرَّ اصحابهُ ان يغيروا نظامهُ ويزيدوا رأس مالهِ فجعلوهُ تسعين مليون فرنك قسموها تسعين الف سهم لكنهم لم يصدروا منها سوى ٦٧٩٠٠ سهم فبقي رأس مالهِ ٦٧٩٠٠٠٠٠ فرنك حتى سنة ١٨٤٨ اي ٢٧١٦٠٠٠ جنيه وبلغ مالهُ الاحتياطي حينئذٍ نحو ١٣ مليون فرنك . وخصَّ بهِ من سنة ١٨٠٦ اصدار الاوراق المالية في بلاد فرنسا كلها

ومرَّ على فرنسا سنوات شدة وضيق ودخلت جنود الاعداء عاصمتها فشاركها بنكها في الضراء واضطرَّ ان يحرق اوراقهُ المالية لئلا تقع في يد الاعداء لكنهُ بقي اثبت من الملوك والجمهوريات ونجا من تلك الشدائد ظافراً كأنَّ اليد التي تدير الاموال فوق اليد التي تدير الممالك أو كأن في اوربا مملكة مالية لا تخضع لملوكها وهي تقاسمهم السرَّاء وقلما تقاسمهم الضرَّاء ولم تزل هذه المملكة فيها حتى الآن

وسنة ١٨٤٨ اشتدَّت وطأة الثورة الفرنسوية فسلَّم البنك لها تسليم الاجسام المرنة ودفع اموالاً طائلة للحكومة ولمدينة باريس ومرسيليا فبلغ ما دفعهُ للحكومة في اواسط سنة ١٨٤٨ مئة وخمسين مليون فرنك ولمدينة باريس عشرة ملايين فرنك ولمدينة مرسيليا ثلاثة ملايين فرنك لكنَّ الحكومة اطلقت يدهُ في اصدار الاوراق المالية الى حد ٣٥٠ مليون فرنك واجازت لهُ في الثامن عشر من شهر مارس سنة ١٨٤٨ ان يدفع ما يطلب منهُ اوراقاً بدل

النقود وان يصدر اوراقاً قيمة الورقة منها مئتا فرنك ومئة فرنك وكان اقل قيمة للورقة ٥٠٠ فرنك

وكان في ليون ومرسيليا وبوردو وروان ومدن اخرى كبيرة بنوك مستقلة عنهُ تصدر اوراقاً مالية مثلهُ فضُمَّت اليهِ سنة ١٨٤٨ لكي يحصر اصدار الاوراق المالية فيهِ فزيد رأس مالهِ بانضمامها اليهِ اكثر من ٢٣ مليون فرنك فصارت اسهمهُ ٩١٢٥٠ سهماً كلٌّ منها بالف فرنك وبقي يدفع ورقاً بدل النقود الى سنة ١٨٥١

واضطرَّ سنة ١٨٥٧ ان يقرض الحكومة مئة مليون فرنك بسبب حرب القرم فضاعف رأس مالهِ وصارت اسهمهُ ١٨٢٥٠٠ سهم وباع السهم من الاسهم الجديدة لاصحاب الاسهم القديمة بالف ومئة فرنك فجمع منها ١٠٠٣٧٥٠٠٠ . وكان ممنوعاً من ان يزيد الربا او القطع على ٦ في المئة فازيل هذا المنع حينئذٍ الاَّ عما يقرضهُ للحكومة فانهُ تقيَّد بان لا يأخذ منها اكثر من ٣ في المئة سنوياً وابيح لهُ حينئذٍ ان يصدر اوراقاً مالية قيمة الورقة منها خمسون فرنكاً ومُدَّ امتيازهُ الى سنة ١٨٩٧

ولما ثارت الحرب بين فرنسا والمانيا سنة ١٨٧٠ جعلت الحكومات الفرنسوية المتتابعة تلجأ اليهِ وتستدين الاموال منهُ وتسمح لهُ ان يزيد في اصدار الاوراق المالية وكان الربح الذي يتقاضاهُ قد صار ٢ ½ في المئة سنة ١٨٦٧ فارتفع الى ٤ ½ ٦ في المئة من ٩ اغسطس سنة ١٨٧٠ الى اواخر سنة ١٨٧٣ . واباحت الحكومة لمن يُطلَب منهُ دين ان لا يدفعهُ في الاستحقاق فاجتمع فيهِ سندات قيمتها ٣٦٨ مليون فرنك لم يكن قادراً ان يستوفيها من اصحابها لكنهُ لم يخسر بذلك الاَّ خسارة طفيفة . وكان المال الاحتياطي فيهِ في ٢٣ يونيو سنة ١٨٧٠ (اي قبل اعلان الحرب باثنين وعشرين يوماً) ١٣١٨ مليوناً ونصف مليون ذهباً وفضةً فلم تنتهِ تلك السنة حتى صار ٥٠٥ ملايين لا غير . وكانت اوراقهُ المالية بالف واربع مئة مليون فرنك فاصدر فوقها قبل نهاية السنة التالية ما قيمتهُ الف مليون فرنك . وابيح لهُ في ١٥ يوليو سنة ١٨٧٢ ان تبلغ قيمة ما يصدرهُ من الاوراق المالية ٣٢٠٠ مليون فرنك اي نحو ١٢٨ مليون جنيه او ثلاثة اضعاف ما يصدرهُ بنك انكلترا . وكانت خزينة الحكومة مديونة لهُ في اواخر سنة ١٨٧٠ بنحو ١٧٥ مليون فرنك فبلغ دينها لهُ في اواسط سنة ١٨٧٣ نحو ١٣٦٣ مليون فرنك ووعدتهُ بان تدفع اليهِ كل سنة مئتي مليون فرنك ولكنها لم تستطع الوفاء بوعدها غير انهُ استوفى ديوناً اخرى فصار مالهُ الاحتياطي يزيد رويداً رويداً حتى بلغ ١٥٢٨ مليون فرنك سنة ١٨٧٥ وهو الآن اكثر من ثلاثة آلاف مليون فرنك كما ترى في ميزانيتهِ عن اسبوع من ٢٠ الى ٢٧ ابريل (نيسان) سنة ١٨٩٩ على ما في جريدة التان

قيمة المخزون فيه من الذهب	١٨١٨٠٣٩٨٣٧	فرنكاً
" " " " الفضة	١٢٠٧٢٩٩٢٥٦	"
سندات	٠٧٥٦٠٥٠٤٣٤	"
سلفيات على اسهم	٠٤١٩٦٣٨٧٥٢	"
حسابات جارية	٠٤٩٦٥٤١٤١٠	"
حساب جار مع الخزينة	٠١١٦٥٠٣٩٧٤	"
اوراقهُ المتعامَل بها الآن	٣٧٨٠٩٦٨٦٠٠	"

وبلغت ارباحهُ في ذلك الاسبوع ٣٩٩١٣٧ فرنكاً ونفقاتهُ ٦٣٢٨٣ فرنكاً . وبلغت ارباحهُ في الاشهر الاربعة التي مرَّت من هذه السنة ٧٣٦٤٩٠٥ فرنكات يقابلها ٤١١٠٥٧٤ في الاربعة الاشهر الاولى من العام الماضي. وقد ارتفع ثمن السهم من اسهمهِ من ١٠٠٠ فرنك حتى بلغ ٤٠٧٥ فرنكاً سنة ١٨٥٦ ثم هبط الى ٢٨٨٠ فرنكاً سنة ١٨٥٧ وهو الآن نحو ٣٩٧٠ فرنكاً

بنوك اميركا

كانت البنكية مطلقةً في الولايات المتحدة الاميركية قبل الحرب الاهلية فكانت كل ولاية تبيح لكل احد ان ينشىء بنكاً و يصدر اوراقاً ماليةً اذا تعهَّد بدفع قيمتها ذهباً وفضةً حينما يطلب منهُ ذلك. فكانت قيم الاوراق المالية تعلو وتهبط حسب احوال البنوك . وكثر الافلاس بسبب ذلك فافلس فيها ١٩٥ بنكاً بين سنة ١٨١١ و ١٨٢٠ ومع ذلك بقيت البنوك تنشأ والاوراق المالية تصدر وتزيد عاماً فعاماً زيادة فاحشة كما ترى في هذا الجدول

قيمة الاوراق المالية سنة	١٨٣٠	٠٦٦١٢٨٨٩٨	ريالاً
" " " "	١٨٣٤	٠٩٤٨٣٩٥٧٠	"
" " " "	١٨٣٥	١٠٣٦٩٢٤٩٥	"
" " " "	١٨٣٩	١٤٠٣١٠٦٣٨	"
" " " "	١٨٣٧	١٤٩١٨٥٨٩٠	"

فاضطرَّت البنوك الاميركية كلها الى توقيف الدفع سنة ١٨٣٧ من غير استثناء . ثم عاد بعضها الى الدفع نقوداً في العام التالي ولكن ثقة الناس بالبنوك كانت قد ضعفت فهبطت قيمة اوراقها الى ٨٣٧٣٤٠٠٠ ريال سنة ١٨٣٧ والى ٥٨٥٦٣٠٠٠ ريال سنة ١٨٤٢ فكان الاهالي خسروا اكثر من تسعين مليون ريال او نحو ١٨ مليون جنيه بما عندهم من اوراق البنوك وافلس بهذه الازمة ١٨٠ بنكاً وفي جملتها بنك الولايات المتحدة نفسهُ . ولقح

عن ذلك شرور لا توصف اذ كثر التزوير والاحتيال والاختلاس حتى فسدت اخلاق الناس

وحاول كثيرون معالجة هذا الداء على اساليب شتى فلم ينجحوا واوقفت البنوك الاميركية كلها الدفع مرة أخرى سنة ١٨٥٧

ولما نشبت الحرب الاهلية سنة ١٨٦١ كانت قيمة الاوراق المالية المتداولة ٢٠٠ مليون ريال وقيمة النقود المتداولة ٢٧٥ مليون ريال . وقد اضطرت خزينة الحكومة ان تستدين من بنوك نيويورك وفيلادلفيا وبوستن وتأذن لها باصدار اوراق مالية بدلاً من هذا الدين بقيمة خمسين مليون ريال . ثم اذن مجلس الجمهورية للخزينة سنة ١٨٦٢ ان تصدر اوراقاً مالية بقيمة ١٥٠ مليون ريال وجُعلت رائجة كالنقود ثم ابيح للبنوك المختلفة ان تستعيض باوراق الحكومة عن السندات التي تودعها خزينتها او ان تصدر اوراقاً تصادق عليها الحكومة اذا وضعت في خزينتها ما يقابلها من سندات الحكومة. وبلغت قيمة الاوراق المالية التي اصدرتها الحكومة لذلك ٣٠٠ مليون ريال فصارت هذه البنوك كالبنوك الوطنية واسترجعت جانباً كبيراً من اوراقها الخصوصية وتعاملت باوراق الحكومة

وقد كانت ميزانيات الخزينة والبنوك الاميركية في ختام العام الماضي كما ترى في هذه الجداول

	في الخزينة	في المعاملات	المجموع
نقود ذهبية	١٣٨ مليون ريال	٦٥٩ مليون ريال	٧٩٧ مليون ريال
" فضية	٤٠٤ "	٠٦٤ "	٤٦٨ "
فضة اضافية	٠٠٧ "	٠٧٠ "	٠٧٧ "
اوراق قيمتها ذهب	٠٠٢ "	٠٣٥ "	٠٣٧ "
" " فضة	٠٠٦ "	٣٩٣ "	٣٩٩ "
اوراق الخزينة المالية	٠٠١ "	٠٩٦ "	٠٩٧ "
اوراق الحكومة المالية	٠٣٥ "	٣١٢ "	٣٤٧ "
شهادات نقود		٠٢٠ "	٠٢٠ "
اوراق بنك مالية	٠٠٥ "	٢٣٨ "	٢٤٣ "
والجملة	٥٩٨ "	١٨٨٧ "	٢٤٨٥ "

والبنوك الوطنية في الولايات المتحدة ٣٥٨٥ بنكاً وكانت فيه ما تملكه نقوداً وسندات وضمانات وما اشبه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨ أربعة آلاف مليون ريال اي نحو ثمانمئة مليون جنيه